

سقف الدين الامريكي والنظام النقدي الدولي

أ.د. جليل شيعان ضمد البيضاني (*)

جامعة البصرة - كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :

إن طبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة القائم على التفوق العسكري وما يتطلبه من إنفاق عسكري هائل يفوق قدراتها على تمويله ، فضلا عن طبيعة النظام النقدي الدولي القائم على عملتها الدولار كأساس للاحتياجات والتسويات الدولية والذي يعمل لصالحها وأحد أهم أسباب رخائها عن طريق التوسع في إصداره ، كل ذلك لابد وأن يؤدي الى عجز مزدوج في موازنتها العامة وميزان مدفوعاتها ، وهو الأمر الذي يؤدي الى تراكم دينها العام الممول عن طريق إصدار المزيد من الدولارات وعلى حساب مصالح الدول الأخرى التي تسعى لأيجاد بديل ملائم للنظام النقدي الدولي الحالي .

في هذا البحث سنحاول أستجلاء بعض النقاط الهمة المتعلقة ببعض الجوانب النظرية للدين العام والمديونية الخارجية أولا ، فضلا عن محاولة الغوص في جذور مشكلة الدين الأمريكي وتشخيص الاسباب الحقيقية لتراكمه ثانيا ، والأهم من ذلك الإشارة الى خصوصية هذا الدين والآثار المترتبة عليه على مستوى الأقتصاد الأمريكي وعلى مستوى الأقتصاد العالمي ، مركزين على آثاره في النظام النقدي الدولي الذي عانى خلا واضحا منذ أعتماده وأرتكازه على الدولار كعملة تسوية وأحتياط دولية ثالثا . وأخيرا محاولة تصور البديل المحتمل لهذا النظام النقدي الذي من الممكن أن يخدم بشكل متوازن مصالح جميع الدول المتقدمة والنامية رابعا.

* Jalil_econ@yahoo.com

المقدمة :

في عالم تسوده الهيمنة الامريكية ، وتشكل رأيه العام وسائلها الاعلامية ، وجد هذا العالم نفسه فجأة يلوك أذى سقوف الدين العام الأمريكي ، وأنشغل بشروط كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري لرفعه ، وليجد نفسه على شفا حفرة من النار والأنهيار الاقتصادي ، لتأثير هذا السقف المباشر على كل من النظامين الاقتصادي والنقدي الدوليين، بانتظار الحل أو المنقذ الأمريكي الذي لا بد منه (ولكن في اللحظات الاخيرة على الطريقة الهوليودية) ، ليقدم العالم الشكر للإدارة الامريكية لأنقاده من الكارثة الاقتصادية التي تنتظره والتي هي السبب الحقيقي فيها (**). وحقيقة الأمر ان الحزبين متفقان على رفع هذا السقف ، كما رفوه عشرات المرات في السابق ، لأنه يحقق مصلحة امريكية خالصة على حساب الدول الاخرى متقدمة ونامية وليذهب العالم الى الجحيم ، لاقتناع الادارة الامريكية ان مؤسسات برتن وودز ومواقف الدول الاخرى ولأسباب مختلفة كقيلة باستمرار الوضع الاقتصادي والنقدي الدولي الحالي. كما أن الحزبين متفقان على تخفيض النفقات العامة وخاصة الفترات التي تمس مصالح الفئات الأكثر فقرا لتقليص عجز الموازنة الذي تم تقديره بأكثر من ١.٦ تريليون دولار لعام ٢٠١١ كمحاولة كما يدعون للحد من نمو الدين العام الذي وصل الى مستويات فلكية ليتخطى الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد الأكبر في العالم البالغ أكثر من ١٤.٥ تريليون دولار^(١). لكن الحزبين كما يبدو مختلفان من الناحية الأخرى فيما يخص الضرائب ، لأهداف سياسية داخلية ضيقة مصبوغة بطابع اقتصادي مفتعل . إذ يرى الديمقراطيون فرض المزيد منها على الأغنياء ورجال الاعمال وهو الأمر الذي يرفضه الجمهوريون بحجة تأثيره السلبي في الاستثمار بل يذهبون أكثر من ذلك الى تخفيض هذه الضرائب لتشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج القومي الأمر الذي يؤدي الى توسيع وعاء الضريبة ومن ثم حصيلتها انسجاما مع نظرية جانب العرض . ومن هذا يتضح بشكل جلي ان المسألة المثارة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري حول شروط رفع سقوف الدين الامريكي (الذي كما يبدو ليس له حدود كما يتضح من التجربة التاريخية لأنه يعمل لصالح الولايات المتحدة الامريكية كما اشرنا الى ذلك) لاتتعلق بالتأثيرات السلبية بل الكارثية على

** لاحظ سيناريوهات حالة إطلاق وهبوط المركبات الفضائية الامريكية التي لا بد وتعرضها لبعض المشكلات المفتعلة التي تحل في اللحظة الاخيرة لشد الانتباه وليهتف العالم برافو U.S.A .
١ - usdebtclock.org في ١/٨/٢٠١١

الأقتصاد العالمي وأقتصادات وحقوق وألتزامات الدول الأخرى عن طريق أغراقها بالدولارات التي تشكل ما يقارب ثلثي الاحتياطات الدولية (1) ، بل المسألة أضحت بموجب المنطق الامريكي مجرد خلاف داخلي بين الحزبين حول شروط زيادة الضرائب من عدمها لرفع سقف الدين الامريكي . هذا السقف الذي أصبح ثقيلًا جدًا على الأقتصاد العالمي ولا بد من هدمه بدل رفعه لأنه في التحليل النهائي هو الذي أنتج الأزمة الأقتصادية والمالية العالمية الحالية التي ابتدأت عام ٢٠٠٨ (*) وما زالت أثارها الكارثية في الاقتصاد الامريكي والاقتصاد العالمي تتفاعل وتتصاعد لتتخطى الانهيارات المتتالية للأسواق المالية الى عجوزات هائلة في الموازنات العامة وبالتالي التراكم الضخم للدين العام وخاصة في الدول الرأسمالية الكبرى كالولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي واليابان والآتي أسوأ كما نشاهده في الوقت الحاضر .

وعليه لا بد من ملاحظة أن الأقتصاد العالمي الحالي ، الذي يتميز بالترابط الشديد بين أقتصادات الدول ، يعيش في ظل أحادية أمريكية في إتخاذ القرار ، معتمدة في ذلك من ناحية على طبيعة النظام النقدي الدولي السائد القائم على عملتها الدولار كعملة أحتياط دولية وكذلك على مؤسساتها المحلية مثل بنك الاحتياطي الفدرالي والشركات متعددة الجنسية ، ومن ناحية أخرى عن طريق المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية . كل ذلك أدى الى نتيجة مهمة تتمثل بتبعية وتأثر أقتصادات الدول الأخرى بسياسات وأداء الاقتصاد الامريكي .

إن طبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية القائم على الهيمنة العسكرية وما تتطلبه من انفاق عسكري هائل ، فضلا عن طبيعة النظام الاقتصادي والنقدي الدولي الذي يعمل لصالحها وأحد اسباب ثرائها الاقتصادي لا بد وأن يؤديان الى نمو مستمر في معدلات كل من عجز موازنتها وتراكم دينها العام ، اللذين أتخذتا إتجاها تصاعديا منذ الحرب العالمية الثانية الى الآن

١ - كما تشير الى ذلك أغلب مصادر وتقارير ودراسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الرغم من تحفظاتنا المشروعة على دقة معلومات هاتين المؤسستين لأنهما خاضعتان للتأثيرات الأمريكية .
* جذور هذه الازمة من الناحية الموضوعية تعود الى ١٩٧١ حين أخلت الولايات المتحدة الامريكية بآلتزاماتها الدولية بتحويل الدولار الى مايقابله من ذهب على وفق اتفاقيات برتن وودز.

وسوف يستمر هذا الاتجاه التصاعدي في المستقبل لأنه ببساطة يعمل لصالحها) كما سنبين ذلك لاحقاً بالتفصيل) الى ان تظهر قوى سياسية واقتصادية دولية جديدة تستطيع بجديه ان تعي مصالحها السياسية والاقتصادية لتحد من هيمنة الولايات المتحدة وهو الأمر الذي يمكن القول انه بدء منذ سبعينات القرن الماضي وربما يحتاج الى وقت أطول لتحقيق هذه الغاية .

في هذا البحث سنحاول أستجلاء بعض النقاط المهمة المتعلقة ببعض الجوانب النظرية للدين العام والمديونية الخارجية أولاً ، فضلا عن محاولة الغوص في جذور مشكلة الدين الأمريكي وتشخيص الاسباب الحقيقية لتراكمه ثانياً ، والأهم من ذلك الإشارة الى خصوصية هذا الدين والآثار المترتبة عليه في مستوى الاقتصاد الأمريكي وعلى مستوى الاقتصاد العالمي ، مركزين على آثاره في النظام النقدي الدولي الذي عانى خلا واضحا منذ أعتاده وأرتكازه على الدولار كعملة تسوية وأحتياط دولية ثالثاً . وأخيرا محاولة تصور البديل المحتمل لهذا النظام النقدي الذي من الممكن أن يخدم بشكل متوازن مصالح جميع الدول المتقدمة والنامية رابعاً.

أولاً - الدين العام (السيادي) والدين الخارجي :

من المهم جدا أن نفرق بين الديون العامة السيادية والديون الخارجية للدول، لأن التأثيرات على متغيرات الاقتصاد الكلي تختلف باختلاف هذه الديون كما تعتمد على طبيعة هيكل كل نوع منها . فآلديون العامة السيادية هي ديون الدولة حصرا سواء كانت ديون داخلية أم ديون خارجية أم الأثنين معا . أما الديون الخارجية فهي تعني مجموع الديون العامة السيادية الخارجية من جهة مضافا إليها ديون القطاع الخاص الخارجية (ديون المصارف والمؤسسات المالية والشركات) .

وعندما نتكلم عن أزمة الديون العامة السيادية فنحن نتكلم عن عدم قدرة الدولة على تسديد أو خدمة ديونها بشقيها الداخلي والخارجي معا . لكن الخطورة الكبيرة في حالة الديون العامة السيادية تتأتى عندما تتراكم ديونها الخارجية لتشكل نسبة كبيرة من أجمالى ديونها الداخلية والخارجية . لأن الدولة تستطيع أن تعالج مشكلة ديونها الداخلية في حالة تراكمها عن طريق إجراءات ترتبط بشكل أساسي بالسياسة المالية مثل فرض ضرائب إضافية ، أو عن طريق الأصدار النقدي الجديد (الذي في حقيقته نوع من الضرائب عندما يؤدي الى رفع المستوى العام للأسعار) أو تخفيض النفقات العامة

، في حين ان الدولة لاتستطيع ألتجاء ألى مثل هذه الأجراءات المالية فيما يتعلق بديونها الخارجية . وتستثنى الولايات المتحدة الأمريكية من هذه القاعدة إذ أستطاعت وتستطيع معالجة أزمات تراكم ديونها السيادية (وحتى ديون قطاعها أخاص أداخلىة والخارجية ، كما حدث فى الأزمة المالية والأقتصادية أالحالية بأعتمادها حزم الأنقاذ) بمزيد من المديونية عن طريق الإصدار النقدي أالجديد للدولار لوصفه العملة الرئيسة فى أأحتياطيات ألدولية وبالتالي يتيح لها إمكان تسديد ديونها بعملتها المحلية . ومن أالجدير بالذكر أن هذا الاستثناء ممكن تصوره وهو قابل للتطبيق فى الدول التى أصبحت عملاتها جزءاً مهماً من أأحتياطيات الدولية كاليورو والجنيه الأسترلينى والين فى حالة عدم وجود ضوابط صارمة للإصدار النقدي أالجديد لمثل هذه العملات ، وهو الأمر الذى يتطلب العمل بألحاح على أصلاح حقيقى وجوهري للنظام النقدي ألدولى .

فى حالة أزمة الديون أالخارجية للدول ، فإن المشكلة بالأساس تتعلق بتراكم الديون السيادية المستحقة لأجانب فضلا عن تراكم ديون قطاعها أخاص لهم . أما لماذا تكون الدولة طرفا أيضا فى حالة تراكم الديون أالخارجية على قطاعها أخاص وعجزه عن تسديدها ، كما هو الحال فى اليونان وأيرلندة وبعض دول الأتحاد الأوربي الأخرى والولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الأمر غالبا ما يعود الى أأهمية أحيوية لهذا القطاع فى النشاط الأقتصادي وتأثيراته أحاسمة المباشرة فى المتغيرات الكلية للأقتصاد وأهمها الركود والبطالة والتضخم .

من المذكور نفا يتبين لنا بوضوح أن أزمة مديونية الدول تتعدد كثيرا فى حالة تراكم هذه الديون بشقيها المرتبطة بالديون السيادية أولا والمرتبطة بديون القطاع أخاص ثانيا وطبيعة هيكل هذه الديون فيما إذا كانت أداخلىة أم أخرجية ثالثا. وعليه يمكن القول إن أعتقاد مؤشرات تخص نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الأجمالى (وحتى نسبة خدمة الدين العام الى الصادرات) لوصف درجة أو حدة أزمة الديون السيادية أو الديون أالخارجية قد لاتعني شيئا مهما ذا دلالة إذا لم تعرف طبيعة وهيكل هذه الديون التى أشرنا أليها(*) . فليس أرتفاع هذه النسبة يعنى وجود أزمة كما هو الحال

* هناك عدة دراسات فى هذا المجال تشير الى نسبة تدور حول ٥٠% من الناتج المحلي الأجمالى بوصفها أمنة للمديونية أالخارجية . وإن بعض الأقتصاديين يعتقد أن النمو الأقتصادي يتردى عندما يتجاوز الدين العام نسبة ٩٠% من الناتج المحلي . ولنا رأى فى هذا الصدد تمت الأشارة أليه أعلاه وسوف نشير إليه فى هذا البحث لاحقا أيضا. لاحظ المصادر التالية :
- مورت زوكرمان ، أمريكا المفلسة بأحاجة الى التقشف :

في إيطاليا وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا واليابان التي ديونها ذات طبيعة سيادية داخلية . وليس انخفاضها يعني عدم وجود الأزمة كما في البرتغال وأيرلندا وللتين ديونهما ذات طبيعة خارجية ذات علاقة بقطاعها الخاص . وإن الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى لها خصوصية في هذا المجال . لهذا فإن تشخيص أزمة المديونية ودرجة حدتها ومن ثم أساليب معالجتها (أعادة هيكلة أو سياسات مالية أو نقدية) في أية دولة تتعدى الاعتماد على مؤشر أو مؤشرين عامين ، بل تتطلب معرفة مؤشرات إضافية مثل طبيعة الدين وهيكله وطبيعة بنية كل من الناتج المحلي الأجمالي والصادرات والأستيرادات والنفقات العامة والإيرادات العامة والضرائب والأهمية النسبية للقطاع الخاص ومستوى التطور بمؤشرات التنمية البشرية المستدامة .

ثانيا - جذور مشكلة الدين الأمريكي :

يمكن تتبع أصل مشكلة الدين الأمريكي الى اتفاقيات برتن وودز لعام ١٩٤٤ إذ أعطيت للولايات المتحدة أفضلية في اعتماد عملتها الدولار كعملة تسوية دولية مقابل الالتزام بتحويل الدولار الى ما يقابله ذهباً بنسبة ثابتة (٣٥ دولاراً للأوقية الواحدة) بوصفها تملك أكبر إقتصاد مزدهر وموارد هائلة تتيح لها الوفاء بالتزاماتها الدولية . وكان من الممكن أن تسير الأمور بشكل جيد على مستوى النظام النقدي الدولي الجديد لو وضعت ضوابط والتزامات إضافية على الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في مجال إصدار وطبع الدولار من جهة وأنشاء مؤسسة دولية مهمتها الإشراف والمتابعة والتدقيق في هذا المجال (*). ذلك أن التزام الولايات المتحدة الأمريكية تحويل دولاراتها ذهباً

http://www.aleqt.com/٢٠١١/٠٧/٢٣/article_٥٦١٦٩٦.htm

- د . بلقاسم العباس ، ادارة الديون الخارجية ، المعهد العربي للتخطيط ، إصدارات جسر التنمية ، العدد (٣٠) ، ٢٠٠٤ .

* في مفاوضات برتن وودز في عام ١٩٤٤ لبلورة نظام نقدي دولي جديد قدمت بريطانيا التي كان يمثلها كينز حينذاك مقترحا مقابلا لمقترح الولايات المتحدة الأمريكية مفاده إقامة نظام نقدي تنظم فيه السيولة والأحتياطات الدولية من قبل مؤسسة دولية متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي وتمنح صلاحيات خلق وأدارة وحدات التسوية والأحتياطات الدولية الجديدة، لكن المقترح لم يكتب له النجاح . للمزيد راجع :

- د. حازم بيلوي ، نظام النقد الدولي ، الجانب المجهول من كينز

www.ecorim.net/index.php/٢٠١١-٠٤-٠٢-١٦-٥٨-١٠/١٤٣-٢٠١١-٠٥-٢١-١٤-٢٣-٠١

- Barry Eichengreen , The bear of Bretton Woods ,

www.project-syndicate.org/commentary/eichengreen٢٩/English

لايكفي لأن المنطق الأقتصادي والسياسي سيفرض عليها لاحقا حالات أغراء لتحقيق منافع اقتصادية ضيقة على حساب مصالح الدول الأخرى عن طريق التوسع في طبع وأصدار الدولارات ، دون الأكتراث بتوفير الأحتياطات الذهبية اللازمة لمواجهة طلبات الدول الأخرى في تحويل ما تملكه من دولارات الى مايقابلها من ذهب مادامت عملتها معتمدة كعملة أرتكاز للنظام النقدي الدولي والأحتياطات والتسويات الدولية ، مما يعرض مصالح الدول (وحتى الأفراد من حاملي الدولارات) والنظام النقدي الى مخاطر جدية كما شاهدناه ونشاهدة الى الوقت الحاضر .

من الناحية التاريخية يمكن القول أن جميع الأمبراطوريات السابقة أستندت إلى قوتين رئيسيتين : القوة العسكرية والقوة لأقتصادية . وتستمر هذه الأمبراطوريات بممارسة دورها المهيمن على الدول الأخرى ما دامت متمتعة بهاتين القوتين , الى أن تصل الى مرحلة أنعطاف تاريخي حاسم تبدأ تفقد فيها تدريجيا أفضليتها في هذين المجالين وخاصة القوة الأقتصادية التي هي وسيلتها في تطوير وديمومة قوتها العسكرية . والولايات المتحدة الأمريكية لما توفر لها من أسباب القوة العسكرية والأقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية أزاحت الأمبراطورية البريطانية بعد أن دب الضعف في قوتها العسكرية والأقتصادية لتحل محلها كصاحبة الكلمة الأولى في العالم والهيمنة عليه عن طريق وضع ترتيبات سياسية وأقتصادية وعسكرية جديدة ومأسستها دوليا لضمان هيمنتها . لكن التاريخ لايرحم ويعيد نفسه بشكل مأساوي . فكما أصاب الامبراطوريات السابقة الوهن والضعف والسقوط أو مايمكن تسميته (المرض الأمبراطوري) نتيجة التماذي في أستخدام القوة وما تتطلبه من سوء أستخدام الموارد الأقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي (علما أن أنهيار الأمبراطوريات غالبا ما يبدأ بالعوامل الأقتصادية لتتسحب بشكل متدرج الى العوامل السياسية والعسكرية) فلا بد أن يصيب هذا المرض الأمبراطورية الأمريكية الجديدة مؤديا بها الى الأنهيار أو في أحسن الظروف التخلي عن موقعها الأول في العالم والقبول مرغمة في مشاركة دول أخرى صاعدة في هذا الموقع . وهذا مانشاهده بشكل جلي في الوقت الحاضر على وفق مؤشرات عديدة اقتصادية وسياسية وعسكرية . ولا يعني هذا بالضرورة حصول الأنهيار في الأمد القصير أو حتى المتوسط وذلك لأسباب تتعلق بوجود بعض العوامل الداخلية والخارجية تعمل على مقاومته وتؤخر حصوله . ولأسباب تتعلق بطبيعة

البحث سنركز على الجوانب الاقتصادية المتعلقة بهما . وفيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية فأننا سنشير الى بعض هذه العوامل التي تؤخر انهيارها وكما يلي :

١- من المعروف أن ديون الولايات المتحدة الداخلية والخارجية مقومة بعملتها الدولار الذي يشكل في الوقت ذاته حجر الزاوية في النظام النقدي الدولي والنسبة الأكبر من الأحتياطات الدولية ، الأمر الذي أعطى لها ميزة فريدة في أماكن تسديد ديونها عن طريق طبع المزيد من الدولارات . هذه الميزة التي كانت ولا زالت أحد أهم أسباب استمرار ثرائها وقوتها (كما أنها من الناحية الأخرى أحد أهم أسباب انهيارها المتوقع) .

٢- هناك دول كثيرة ، ولأسباب مختلفة اقتصادية وسياسية وبالترغيب والترهيب ، راكمت ولا تزال تراكم أحتياطات دولارية هائلة ^(١) تشكل ديونا بذمة الولايات المتحدة الأمريكية مثل الصين واليابان والهند ودول الخليج العربي ليس من مصلحتها انهيار الاقتصاد الأمريكي وعملته الدولار لأنها سوف تفقد نسبة كبيرة من قيمة هذه الأحتياطات ، كما لاحظنا ذلك جليا في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية ، فضلا عن فقدانها سوقا كبيرا لصادراتها واستثماراتها قد يكون أحد أسباب نموها وأزدهارها الاقتصادي.

ثالثا - أسباب نمو الدين العام الأمريكي :

سنحاول في هذه الفقرة من البحث الإشارة الى أهم الأسباب الاقتصادية التي أدت الى نمو وتراكم الدين العام الأمريكي وبلوغه أرقاما فلكية غير مسبوقة وكما يلي :

١ - تشير الكثير من الدراسات والتقارير الاقتصادية بما فيها منشورات صندوق النقد والبنك الدوليين أن الأحتياطات الدولارية في الوقت الحاضر تقدر بنسبة ٦٠% من أجمالي الأحتياطات الدولية . وفي كل الأحوال فإن كل المؤشرات الاقتصادية والمالية العالمية ، ولأسباب موضوعية تتعلق بشكل أساسي بضعف أداء الاقتصاد الأمريكي ، تشير الى تحول مستمر في الأهمية النسبية لمكونات الأحتياطات الدولية نحو سلة عملات تتراجع فيها أهمية الدولار لحساب عملات الدول ذات الأقتصادات المزدهرة والناشئة مثل الين واليورو واليوان . كل ذلك فضلا عن توجه آخر هو أهتمام هذه الدول بأسواقها الداخلية وتطويرها بوصفها الأساس الحقيقي في أزدهارها الاقتصادي وأدعى الى ديمومته بدل الأعتداع على الأسواق الخارجية التي تعرضها الى الهزات والصدمات غير المحسوبة .

١ - يمكن القول بداية أن السبب المباشر يعود الى نمو النفقات العامة في الموازنة الاتحادية (بدوافع سياسية وعسكرية) بمعدلات مرتفعة ومتسارعة نسبة الى الإيرادات العامة الاتحادية الممولة بشكل رئيس من الضرائب ، وهو الأمر الذي زرع بذرة العجز الكبير في الموازنة العامة ونموه بمعدلات مرتفعة منذ ستينات القرن الماضي ليصل هذا العجز الى رقم هائل تم تقديره بحوالي ١.٦ تريليون دولار في موازنة ٢٠١١ ويشكل أكثر من ١٠% من الناتج المحلي الأجمالي الأمريكي للسنة نفسها. لقد تضخمت النفقات العامة في موازنة الولايات المتحدة الأمريكية لتصل الى مستويات تاريخية بلغت مايقارب ٣.٩ ترليون دولار وبنسبة ٢٥.٣% من الناتج المحلي الأجمالي لعام ٢٠١١ مقارنة مع نسبة ١٨.٢ لعام ٢٠٠٠ . علما أن الأنفاق العسكري كنسبة من أجمالي النفقات العامة بلغ ٢٠.١% عام ٢٠١١ مقارنة مع ١٦.١% لعام ١٩٩٩ .^(١)

٢ - النتيجة المنطقية لنمو عجز الموازنة العامة هي نمو المديونية العامة أو الديون السيادية ، وغالبا ما يتبادلان التأثير بالاتجاه نفسه . بل يمكن القول أن نمو المديونية غالبا ما يكون بنسب تفوق نسب نمو عجز الموازنة لأسباب تتعلق بعبء خدمة الدين العام ، الأمر الذي يؤدي الى دخول الموازنة العامة فيما يسمى الحلقة المفرغة للمديونية^(٢) ، وبالتالي دخول الاقتصاد برمته في أزمات حادة ذات آثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية كارثية مؤلمة كما نشاهده في حالة اليونان وبعض الدول الأوروبية مثل ايطاليا وأسبانيا وأيرلندا وفرنسا وبريطانيا في الوقت الحاضر التي تعاني من المثلث الرهيب : الركود الاقتصادي والبطالة والتضخم .

هذا ما لاحظناه ونلاحظه بشكل أكثر حدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ترتب على العجز المتراكم في موازنتها العامة ونموه بمعدلات مرتفعة ، ظهور الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ونموه بمعدلات غير مسبوقه تفوق القدرات الحقيقية لأقتصادها على خدمته وتسديده ،

١ - د. أبراهيم أسقا ، الأنفاق العسكري والدين العام الأمريكي

http://www.aleqt.com/٢٠١١/٠٧/٢٩/article_٥٦٣٧٠٠.html

٢ - هذا السيناريو ينطبق على الدول التي يكون مصدر عجز موازنتها وبالتالي تراكم مديونيتها هو ارتفاع معدلات نمو نفقاتها العامة ذات الطابع الاستهلاكي والعسكري والفساد الإداري ، وهو لاينطبق على الدول التي مصدر عجز موازنتها وبالتالي مديونيتها نمو نفقاتها العامة ذات الطابع الاستثماري والتنموي بشقيه المادي والبشري .

ليسجل رقما فلكيا تجاوز ١٤.٣ ترليون دولار في آب ٢٠١١ ، ولازال ينمو ويتراكم متجاوزا نسبة ال ١٠٠% من الناتج المحلي الأجمالي في نهاية العام (١) ، مقارنة مع ديونها البالغة ٩٠.٨ مليارات وبنسبة ٣٣.٦% من ناتجها عام ١٩٨٠ ، و ٥.٧ تريليونات بنسبة ٥٧.٥% عام ٢٠٠٠ و ٩ تريليونات بنسبة ٦٥% لعام ٢٠٠٧ ، (٢) . وهذا ما عرض و يعرض أقتصادها (*) الى خطر الأفلاس ما لم تتخذ الإدارة الأمريكية الأجراءات الجدية الحازمة والحتمية لتقليص وبشكل جوهري نفقاتها العامة وخاصة العسكرية ، للحد من تراكم عجز موازنتها وبالتالي تراكم مديونيتها العامة . وهي خطوات تؤدي بالنتيجة الى ازاحة أمريكا عن عرشها الإمبراطوري عاجلا أو آجلا ، وهو الأمر الذي تحاول مقاومته دون جدوى فقد أصابها المرض الإمبراطوري الذي لا شفاء منه . (**)

٤ - على مستوى المتغيرات الكلية فإنه يمكن القول إن معدلات الإستهلاك والأنفاق المحلي في الأقتصاد الأمريكي يتجاوز كثيرا قدراته الإنتاجية والمالية المتاحة كما تبينه المؤشرات التالية لعام ٢٠١١ بوضوح (٣):

- الناتج المحلي الأجمالي	١٤.٥ ترليون دولار تقريبا
- الدين العام الى الناتج المحلي الأجمالي	١٠٠% (ما يقارب ١٤.٥ ترليون)

١ - usdebtclock.org آب ٢٠١١ .

٢ - الدين الامريكي وخطرة على الاقتصاد العالمي

<http://www.traidnt.net/vb/traidnt1914057>

* والأهم من ذلك ما أصاب الأقتصاد العالمي من كوارث وأزمات وركود وبطالة وتضخم ومجاعة وإعادة توزيع الثروات والقيم الأقتصادية لصالح الأقتصاد الأمريكي بحكم أتفاقيات برتن وودز و طبيعة النظام النقدي الدولي المترتب عليها ، كما أوضحنا ذلك سابقا وكما سنوضحه كذلك لاحقا .

** نعتقد أن الأرقام والأحصاءات أعلاه الخاصة بديون الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي مصدرها الأساسي مؤسسات أمريكية ، يمكن أن تكون أقل من حقيقتها بشكل كبير ، لأنها تعامل ضمن متطلبات الأمن القومي الأمريكي ، وذلك للتغطية على الخسائر الهائلة والنهب المنظم والمستمر لأقتصادات الدول الأخرى المترتبة على الآليات الأقتصادية والمالية والنقدية الدولية التي تعمل لصالح الولايات المتحدة أولا والمترتبة كذلك على مديونيتها الممولة عن طريق طبع الدولارات بلا حدود ثانيا .

٣ - usdebtclock.org في ١٥ / ١١ / ٢٠١١

سقف الدين الامريكي والنظام النقدي الدولي

فوائد الدين العام	-	٣.٧ تريليونات دولار
أجمالي الدين العام والخاص	-	٥٤.٤ تريليون دولار
أجمالي الديون الخاصة	-	٣٨ تريليون دولار
ديون خارجية	-	٤.٨ تريليونات دولار
عجز الميزان التجاري	-	٧٢٨.٨ مليار دولار
العجز مع الصين	-	٣٣٧.٦ مليار دولار
أستيرادات النفط	-	٤٣٣.٣ مليار دولار
عدد السكان	-	٣١٢.٦ مليون نسمة
قوة العمل	-	١٤٠ مليون
عدد العاطلين	-	٢٥ مليون
عدد المتقاعدين	-	٦٦.٢ مليون
عدد الإفلاسات	-	١.٦ مليون حالة

أن تحليل المؤشرات أعلاه يبين بوضوح حجم الألتزامات المالية والأنفاق العام والخاص الهائل في الاقتصاد الأمريكي (الذي يستهلك مايقارب ٢٠% من الأنتاج العالمي البالغ ما يقارب ٧٥ تريليون دولار) كما تعكسه الأرقام الخاصة بعجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري وضخامة المديونية العامة والخاصة الداخلية والخارجية وخدمة الدين العام والخاص وفي بلد لا يتجاوز عدد سكانه ما يقارب ٣٢٣ مليون نسمة وبنسبة ٥% تقريبا من عدد سكان العالم البالغ ٧ مليارات نسمة .

أن هذه الحالة غير الاعتيادية في الأنفاق لايمكن تصورها ألا بتمويل غير أعتيادي، كما يستحيل أستمرارها على المدى الطويل لأسباب تتعلق بأستنفاد الموارد وأمكانات خدمة الديون. وهذا ما نشاهده في حالة الولايات المتحدة التي أستغلت أعتداد دولارها كعملة أساسية وأحتياطي في النظام النقدي الدولي لتمويل أنفاقها غير الطبيعي بما يحقق مصالحها على حساب مصالح الدول الأخرى . وذلك عن طريق التماذي في أغراق العالم بالدولارات دون رصيد أو غطاء حقيقي سواء عن طريق الأخلال بألتزاماتها الدولية عام ١٩٧١ بتحويل هذه الدولارات الى ذهب على وفق أنفاقيات برتن وودز أو فرض سياساتها على الدول الأخرى لكونها القوة الأولى في العالم . كل ذلك على الرغم من بوادر

ضعف اقتصادها وأنتاجيته وفقدانه الحيوية والقدرة التنافسية وانتشار البطالة مع تضخم الأنفاق الكلي بالرغم من محدودية الموارد والأيرادات ، وصيرورته اقتصاد فقاعة قائم بشكل أساسي على أنشطة المضاربات (*). مع أبتكار وسائل تمويل جديدة محفوفة بالمخاطر مثل أسواق المشتقات والخيارات والمستقبلات التي تستند الى التوريق وتنقيد الديون وتشتيت الأخطار، التي تشكل الأرضية الخصبة للآزمات والأنهيّارات والأفلاسات الأقتصادية ، ليست على مستوى الأقتصاد المحلي فقط بل وأنقالها الى أقتصادات الدول الأخرى بحكم الترابط الأقتصادي العالمي والعولمة . وهذا ما لاحظناه ونلاحظه في الوقت الحاضر متمثلا بالأزمة الأقتصادية والمالية العالمية الحالية التي أبتدأت بشكل أزمة أنتمان عقاري أمريكي لتتطور الى أفلاسات أضخم المؤسسات المصرفية والمالية والأنتاجية لتتحول أو تنتهي الى أزمة عالمية شاملة . وكما نلاحظه كذلك الآن في أزمة سقف الدين الأمريكي الذي هدد ويهدد بتحوله الى أزمة أقتصادية ثانية تتداخل مع الأزمة الأقتصادية الأولى التي أبتدأت بشكلها الحاد منذ عام ٢٠٠٨ لتتفاعلا ولتطيجا بالأقتصاد الأمريكي أولا وأقتصادات الدول الأمتقدمة ثانيا والأقتصاد العالمي وركائزه الأساسية ثالثا .

النتيجة المنطقية لمثل هذه السياسة : التراكم الهائل للمديونية والألتزامات الداخلية والخارجية، والوصول الى النقطة الحرجة التي لا تحتمل المزيد من عجز الموازنة والمزيد من المديونية ، إذ أصبحت الولايات المتحدة أمام خيارين أحلاهما مر : أما إعلان الأفلاس أو تطبيق سياسات تقشفية مؤلمة كما هي حالة آيسلندة واليونان ودول الأتحاد الأوربي بشكل عام .

٤ - السبب الرابع في النمو غير المسبوق للدين الأمريكي يرتبط بعامل آخر فضلا عن العوامل الأخرى التي أشرنا اليها أعلاه يتمثل بعدم كفاءة وفاعلية السياسة الأقتصادية وبالتحديد السياسة المالية والنقدية التي أتبعنها وتتبعها الولايات المتحدة في أدارة أقتصادها . فالمحافظون الجدد طبّقوا منذ عهد ريغان في بداية الثمانينات من القرن الماضي سياسات ما سمي بنظريات أقتصادات جانب العرض التي وقعت تحت تأثير مدرسة شيكاغو ونظريتها الجديدة في كمية النقود ، التي ترتكز على السياسة النقدية وعلى حساب أضعاف السياسة المالية لضمان أستمراية النمو ومعالجة الركود

* بدل سياسات الأستثمار في الأنشطة الأنتاجية السلعية الحقيقية والخدمات التي تتعلق بهذه الأنشطة التي هي أساس التقدم والتطور والنمو والتنمية .

الاقتصادي . أن الترجمة العملية لهذه السياسة تنفيذ ما سمي سياسة (التيسيرالكمي) التي أعتمدها بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ عام ١٩٨٧ القائمة على التوسع النقدي وبلا حدود عن طريق الأصدار النقدي الجديد (الذي يعني المزيد من الدين العام وتراكمه) لتمويل العجز المتراكم للموازنة العامة نتيجة النمو الهائل غير المنضبط للأنفاق الجاري العام وخاصة العسكري والأمني (*) ، مترافقا مع أضعاف الدور التمويلي للضرائب وخاصة الضرائب المباشرة على الأرباح ورأس المال بحجة تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الأستثمار (**).

أن النتيجة المنطقية لمثل هذا النوع من السياسات الأعتماذ والتوسع والتماذي في الأنفاق العام والمديونية العامة وتراكمها ونموها بشكل لا يتناسب مع إمكانات الدولة والاقتصاد على أطفاؤها وخدمتها ، مدفوعة بأغراءات أعتماذ الدولار كأساس للنظام النقدي الدولي وعملة الأحتياط والتسويات الدولية . وكما تمت الأشارة اليه سابقا لقد بلغ الدين العام الأمريكي أكثر من ١٤.٥ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠١١ كما أصبح لزاما على الحكومة أن تقترض ما معدله ٤.٥ مليارات دولار يوميا لضمان سير الأمور على ما هي عليه فقط . وأذا ما علمنا أن ما يقارب ٧٠% (١) من سندات الدين الأمريكي يشترها البنك الأحتياطي الفدرالي (*) ، وهذا يعني الأعتماذ على الأصدار النقدي الجديد ، وهو الأمر الذي يعنى من الناحية الواقعية عدم الأهتمام أو حتى مجرد التفكير بخدمة هذا الدين لأنه مدفوع الثمن على حساب الدول الأخرى ذات الأحتياطات الدولارية وسندات الحكومة

* مثل برامج سباق التسلح وحرب النجوم والحروب العننية والسرية في دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأفغانستان والعراق وليبيا وسوريا.

** لقد واجهت هذه السياسة الاقتصادية والنقدية أنتقادا لاذعا من بعض الأقتصاديين اللامعين مثل جوزيف ستيكليتز(وحتى إدارة أوباما في بدايتها على عكس ما ذهب اليه لاحقا) .وإن هناك الكثير من الدراسات تؤكد هذا النمو السرطاني للدين الأمريكي في العقدين القادمين .راجع:
- روجر ألتمان وريتشارد هاس ، أمريكا وأدماذ الديون : في مجلة الأهرام الاقتصادية العدد ١٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٠ .

١- مورت زوكرمان ، مصدر سابق .

* المشتري الرئيس للنسبة المتبقية من السندات هو البنوك المركزية والصناديق السيادية الأجنبية في دول مثل الصين واليابان ودول الخليج العربي وغيرها .

الأمريكية بشكل تدهور وأنخفاض مستمر بقيمة الدولار وسعر الفائدة على هذه السندات. وهو أمر لا يمكن أستمراره الى ما لا نهاية لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الدولي كما يلاحظ جليا في التطورات الاقتصادية والنقدية

على هذين المستويين وخاصة في العقدين الأخيرين .

رابعا - الآثار الاقتصادية لتراكم الدين العام الأمريكي :

يمكن القول منذ البداية أن تراكم الدين العام الأمريكي ورفع سقفه بأستمرار يمثل مصلحة أمريكية خالصة , بغض النظر عن التجاذبات الحزبية والمناقشات والمجادلات بما فيها الأكاديمية ومراكز البحوث التي تغرق المستمع والقارئ بتفاصيل فرعية بعيداً عن أصل المشكلة ، ولكنه من الناحية الثانية يمثل ضررا بالغا للأقتصاد الدولي ومصالح الدول الأخرى . سنحاول في هذه الفقرة من البحث الإشارة الى بعض الآثار المتصورة المترتبة على تراكم الدين الأمريكي ورفع سقفه بأستمرار على مستوى الأقتصاد الأمريكي وعلى مستوى الأقتصاد العالمي وكما يلي :

١ - الآثار على مستوى الأقتصاد الأمريكي :

أ - وصول الأقتصاد الأمريكي الى مستويات خطيرة من المديونية وبالتالي تعرضه الى ضغوط محلية ودولية لمعالجة هذه المشكلة عن طريق الحد من عجز الموازنة بالتخفيض الجوهري للأنفاق العام وزيادة الضرائب على الدخل الربعية والأرباح . أن المشكلة التي تواجهها مثل هذه السياسة المالية النكشفية أنها لا بد وأن تؤدي الى تخفيض النفقات الاجتماعية التعليمية والصحية والضمان الاجتماعي من جهة والأنفاق العسكري من جهة أخرى وهما أمران دونهما عوائق كأداء سياسية وأقتصادية وأجتماعية. والأهم من ذلك انها تأتي في ظروف الركود الأقتصادي والأزمة الأقتصادية الطاحنة التي يواجهها الأقتصاد الأمريكي بوجه خاص والأقتصاد العالمي بوجه عام وهو الأمر الذي يتطلب سياسة مالية ونقدية توسعية لأنعاش الطلب الفعال بالمفهوم الكينزي . أن هذا الوضع المتناقض وضع الأقتصاد الأمريكي بين فكي كماشة: أما تنامي عجز الموازنة والدين العام بأستمرار من جهة أو السقوط في حالة الركود الأقتصادي.

وفي تقديرنا أن الحديث عن تخفيض عجز الموازنة والدين الأمريكي من قبل الإدارة الأمريكية هو حديث بعيد عن المصادقية هدفه تشنيت الانتباه عن تناول آثارهما على الاقتصاد الدولي ، لأنه في النهاية وبغض النظر عن طبيعة الإدارة الأمريكية (ديمقراطية أو جمهورية) سوف يزداد ويتراكم كل منهما لكونهما ممولان عن طريق طبع المزيد من الدولارات التي يركز عليها النظام النقدي الدولي دون غطاء حقيقي ، وذلك للاستمرار في التمتع بالرفاهية الاقتصادية أولا ، والتفوق العسكري ثانيا ، ولضمان انخفاض قيمة الدولار ثالثا الذي يجعل الصادرات الأمريكية أكثر تنافسية من ناحية ويؤدي من الناحية الأخرى الى تخفيض وتآكل القيم الحقيقية للأحتياجات والأصول النقدية والمالية والعينية المقومة بالدولار ، وهي تمثل عملية سطو ونقل منظم لثروات ومدخرات الدول الأخرى لحساب الاقتصاد الأمريكي ^(١) .

ب - أن تنامي عجز الموازنة الذي تجاوز ١٠% من الناتج المحلي الأجمالي وكذلك تنامي الدين العام الذي تجاوز ١٠٠% من الناتج المحلي الأجمالي الأمريكي أدى الى قيام مؤسسات التصنيف الأئتماني الدولية الى تخفيض تصنيفها للدين الأمريكي ^(*) ، وهو الأمر الذي يعني رفع أسعار الفائدة على السندات الأمريكية وبالتالي رفع كلفة ديونها التي ستكون على حساب أنفاقها العام وحزم أنقادها لأنعاش اقتصادها . وإن ذلك أدى ويؤدي الى وقوع المالية العامة الأمريكية فيما يسمى

١ - للمزيد من التفاصيل راجع : أ.د. جليل شيعان ضمد البيضاني ، حرب العملات والنظام النقدي الدولي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العدد ٢ لعام ٢٠١١ .

* ١ - من أهم هذه المؤسسات موديز وستاندرد أند بورز وهي أمريكية لا يمكن الجزم بموضوعيتها في التصنيف ، إذ تدل التجارب أنها وضعت كثيرا من الدول والمؤسسات المصرفية والمالية في مستويات أئتمانية عالية لاتستحقها مثل أمريكا و اليونان وأسبانيا والبرتغال وأيرلندا وأيطاليا ودبي . إذ ثبت أن هذه الدول والمؤسسات تعاني فعلا من صعوبات في تسديد ديونها وأن جدارتها الأئتمانية محل تساؤل . أن كل ما فعلته بالنسبة للولايات المتحدة على الرغم من النمو المستمر في عجز موازنتها ودينها العام ، وهي مؤشرات أساسية في التصنيف ، أن غيرت تصنيفها من ثابت الى غير مستقر ، وكذلك فعلت مع فرنسا مؤخرا .

٢ - يتداول الأقتصاديون نسبا قد تعد أمينة تتعلق بعجز الموازنة العامة ومستوى المديونية العامة . فهم يشيرون الى نسبة ٣% من الناتج المحلي الأجمالي كحد أعلى لعجز الموازنة ، و ٥٠% من الناتج المحلي الأجمالي كحد أعلى للدين العام . وفي تقديرنا أن هذه النسب قد لاتكون في كل الظروف كذلك ، لأنها قابلة للتغيير زيادة ونقصانا اعتمادا على مجموعة متغيرات اقتصادية مثل : حالة النشاط الاقتصادي (ركود أو أنتعاش) ، وقدرة الدولة على الأيفاء بالتزاماتها المالية (مستوى ومرونة الضرائب والنفقات العامة وكذلك الأملاك العامة) ، وأمكانات الحصول على المزيد من القروض وأعادة جدولة الديون بشروط ميسرة ، والأهم من كل ذلك كفاءة استخدام هذه القروض (لأغراض أستثمارية أو أستهلالية) .

(الحلقة المفرغة للدين) التي تعني أن الزيادات المترتبة على خدمة الدين تؤدي الى زيادة الأنفاق العام ثم زيادة عجز الموازنة وهو الأمر الذي يتطلب المزيد من الدين العام وهكذا.

٢ - الآثار على مستوى الاقتصاد الدولي :

يمكن تشخيص وتصور بعض هذه الآثار كما يلي :

أ - نتيجة تراكم الدين العام الأمريكي وبلوغه مستويات فلكية من جهة ودخوله من جهة أخرى في لعبة شروط رفع سقف هذا الدين بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري (كما حدث في شهر آب من عام ٢٠١١ وفي كانون الثاني من هذا العام ٢٠١٢) والأنعكاسات السلبية لهذه اللعبة على الملاءة والجدارة المالية للولايات المتحدة والشكوك في قدرتها على تسديد ألتزاماتها المالية لحاملي سنداتها وخدمة ديونها وتنفيذ سياساتها وحزم أنقازها لأنعاش أقتصادها، فأن هذا أدى وسوف يؤدي الى حدوث تسونامي بالأسواق المالية المحلية والأسواق المالية العالمية لترايطهما الأئتماني الشديد . وفي ظل الركود الأقتصادي العالمي الحالي فمن المتصور أن هذا الأضطراب في أسواق المال ، الذي نشاهده الآن بشكل جلي حيث فقدت أغلب هذه الأسواق في مختلف القارات أكثر من ربع قيمة مؤشراتنا ، سوف يؤدي الى تعزيز الأزمة الأقتصادية والمالية العالمية الحالية وصعوبة الخروج منها والتي يمكن أن تكون في آثارها أسوأ من مثلتها أزمة ٢٩ - ١٩٣٣ .

ب - والأهم من ذلك أن أصدار المزيد من السندات الأمريكية ، التي تباع عن طريق طبع المزيد من الدولارات وعن طريق سحب جزء من طوفان الدولارات في الخارج في أكبر عملية تدوير تمثل أضخم عملية سطو ونصب في التاريخ لديمومة تمويل الدين الأمريكي الذي كما يبدو ليس له سقف، أدى الى أنهيار قيمة الدولار الذي فقد ما يقارب نصف قيمته منذ عام ٢٠٠٠ حتى الآن ، وهو الأمر الذي يعني فقدان وخسارة الحقوق والقيم الأقتصادية والثروات والأحتياجات المقومة بالدولار التي تملكها الدول بالنسبة نفسها .

خامسا - حتمية انهيار نظام النقد الدولي (نظام برتن وودز) :

في هذه الفقرة الختامية من البحث تركيز لما ذهبنا اليه في الفقرات السابقة حول أسباب وآثارالنمو السرطاني للدين الأمريكي على النظام النقدي الدولي الحالي للوصول الى أستنتاجات محددة متوقعة وكما يلي :

أ - النظام النقدي الدولي الحالي يستند إلى ما يمكن تسميته القاعدة النقدية الدولارية أو الدولار غير القابل للتحويل الى ذهب ، بعد أن كان قابلا للتحويل لغاية ١٩٧١ (قاعدة الصرف بالذهب). هذا الأمر وفر للولايات المتحدة الأمريكية تمويلا غير محدود لعجزها المزدوج في الموازنة العامة وميزان المدفوعات عن طريق الإقتراض بشكل البيع المستمر لسنداتنا والتوسع في طبع الدولار دون أن يشكل ذلك عبئا على أقتصادها ، وهو الأمر الذي عزز ثقافة الأستهلاك المفرط لديها من جهة ، وأساس أستمرارية نموها الأقتصادي من جهة أخرى ، دون أن يكون كل ذلك مستندا الى أقتصاد يملك العوامل الذاتية للقوة والحيوية والديناميكية والقدرة التنافسية بل أضحى ما يمكن تسميته (أقتصاد الفقاعة)، مما أوقعها في سلسلة من الأزمات الأقتصادية والمالية التي حاولت معالجتها بسياسات (التيسير الكمي) وحزم الأتقاذ وضخ المزيد من السيولة وتخفيض أسعار الفائدة . وهو الأمر الذي أدى الى تفاقم معضلتها الأقتصادية ، التي لاتعالج إلا بمزيد من المديونية وأغراق العالم بالدولارت لكونها معضلة بنيوية مرتبطة بطبيعة التطبيق الأمريكي الخاطئ والمنحرف للنظام الرأسمالي ، الذي أخذ نموذجا أمبراطوريا معتديا على الدول الأخرى وخاصة النامية (كما هو الحال في النموذج البريطاني الذي سبقه) .

ومن الواضح أنه لولا سياسات حزم الأتقاذ وتوفير السيولة وتخفيض سعر الفائدة في الولايات المتحدة والأتحاد الأوربي وبريطانيا واليابان لأنهار النظام الأقتصادي والمالي والنقدي الدولي برمته ودخل العالم في أزمة أقتصادية أسوأ من أزمة ٢٩ - ١٩٣٣ . لكن هذه المعالجة غير الجذرية لايمكن أن تستمر وأن تحقق أهدافها لأنها مبنية على قاعدة (معالجة الديون بمزيد من الديون) وبالتالي لايد من أن تتجدد أزماتها الأقتصادية والمالية وأرتداداتها ، وهو ما نشاهده الآن وبشكل

واضح (وربما بشكل أسوأ في المستقبل) في حالات الاضطرابات الشديدة في اقتصادات هذه الدول كما تعكسه مؤشراتنا في أسواق المال والتضخم والبطالة ^(١) .

ب - أدى الوضع أعلاه على مستوى تضخم الأنفاق والعجز والمديونية في الاقتصاد الأمريكي الى نمو هائل بشكل فقاعة في النشاط الاقتصادي صاحبها اتجاهات تضخمية في أسعار الأصول العينية والمالية ، عززها خلق أدوات مالية جديدة تحوطية من مشتقات وخيارات ومستقبلات أدى بالتالي الى نمو سرطاني للقطاع المالي المضاربي شكل أكثر من ٧٥ % من إجمالي النشاط الاقتصادي على حساب أنشطة القطاعات السلعية التي هي الأساس لأي تطور ورفاهية حقيقية . ومن طبيعة هكذا قطاع أنه قابل للتعثّر والانفجار لكونه مبنيا على التوسع غير المحدود في الائتمان والمديونية والتوريق والمشتقات وأدوات مالية مضاربية مبتكرة تعتمد الواحدة على الأخرى بشكل هرمي مكونة سلسلة مترابطة لكنها قابلة للانهييار عند حدوث أي تعسر في أية حلقة من حلقاتها (مثل أزمة الائتمان العقاري) تؤدي الى انهيار صرحها المالي المضاربي الهرمي الأجوف ساحبة معها باقي القطاعات الاقتصادية وكل اقتصادات الدول المترابطة معها بحكم العولمة متجلية في أوضح صورها في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية التي أندلعت منذ عام ٢٠٠٨ .

ج - في ضوء ما ذكرنا أعلاه يتضح أن الاقتصاد الأمريكي في حالة خطر حقيقي وهو معرض للانهييار في أي وقت من الأوقات . فأستمرارية نموه وتطوره ورخائه وحيويته وقدرته التنافسية قد ارتبط ولازال يرتبط بشكل حتمي بنمو عجز الموازنة والدين العام الممول بمزيد من المديونية والأصدار النقدي الذي أغرق العالم بالدولارات التي تعد القاعدة الأساسية للنظام النقدي الدولي الحالي . وأصبح

١ - سبق وأشرفنا في أكثر من بحث أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية التي ابتدأت تتجلى منذ نهاية عام ٢٠٠٧ وأنفجرت عام ٢٠٠٨ ولا زالت مستمرة هي أعمق بكثير مما يحاول بعض الاقتصاديين تصويره . وعلى الرغم من أن تداعياتها كانت ولا زالت كارثية على مختلف الاقتصادات وبالأخص على الدول المتقدمة ألا أن الآتي أعظم ، كما لاحظناه في ردود الأفعال الاقتصادية على تمثيلية أزمة سقف الدين الأمريكي . راجع :

د . د. جليل شيعان ضمّد البيضاني ، حرب العملات والنظام النقدي الدولي ، مصدر سابق .

د . د. جليل شيعان ضمّد البيضاني و د . شيعان صدام الأمانة ، متطلبات إدارة الاحتياطات الأجنبية ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، جامعة القادسية ، مجلد ١٣، العدد ١، ٢٠١١ .

الأقتصاد العالمى يعيش مفارقة تثير أكثر من تساؤل حول القيمة الحقيقية للدولار والجدوى الاقتصادية من الاحتفاظ به ؟ فمن جهة لاتوجد مقابل هذه الدولارات احتياطات غير دولارية بنسبة معقولة (مثل الذهب والعملات الأجنبية الأخرى) ، ومن جهة ثانية فإن الأقتصاد الأمريكى المريض وهو يعيش حالة الأزمات المتتالية والركود الأقتصادي لا يستطيع أن يكون ضامنا حقيقيا لهذه الدولارات . وبالتالي فإن الولايات المتحدة راهنت ولازلت تراهن على النظام النقدي الدولي بشكله الحالى الذى لازال يعتمد بنسبة كبيرة على الأحتياطات الدولارية رغم التآكل المستمر فى قيمتها. وهو أمر لايمكن أستمراره لأنه على الضد من مصالح جميع الدول التى فقدت ولازلت تفقد نسبا كبيرة من قيمها الاقتصادية وثرواتها المتراكمة عبر المبادلات والتسويات الدولية . لقد أصبح النظام النقدي الحالى يمثل عملية سطو منظم ومن خلاله تم تنفيذ أكبر عملية سرقة فى التاريخ لموارد الدول الأخرى لصالح الولايات المتحدة (لايعادلها سوى عملية النهب المنظم من قبل الدول الأستعمارية لموارد الدول التى خضعت لسيطرتها).

الغريب أنه على الرغم من وضوح هذه الصورة لدى جميع الدول ألا أن ردود أفعالها لازالت ليست بالمستوى الذى يفترض لضمان مصالحها الاقتصادية . ولقد أعطيت تفسيرات وحجج لهذه الحالة الشاذة التى ترتضى بها الدول هذا النوع من السرقة وعمليات السطو لكنها غير مقنعة من الناحية الموضوعية . وحتى لو رصدنا أتجاها إيجابيا لمعالجة هذا الوضع الشاذ متمثلا بالأخفاض المستمر للأهمية النسبية للدولار فى الأحتياطات الدولية ألا أن سرعة هذا الأتجاه لازالت بطيئة جدا مما يثير تساؤلا مشروعا لماذا تقبل هذه الدول مثل هذا الوضع ؟ لماذا تقبل أن تسرق ؟ لماذا تقبل أن ينقل جزء من مواردها وثرواتها وأحتياطياتها وأدخاراتها دون مقابل الى الولايات المتحدة الأمريكية ؟ هل هو الخوف من القوة الأمريكية الذى يحول دون ذلك؟ أم أنها تعيش حالة مرضية ماسوشية masochism تتلذذ فيها أن تكون الضحية ؟ أم ماذا ... ؟

د - لقد كانت هناك فرصة ذهبية أمام الدول فى عام ١٩٧١ ، عندما تخلت الولايات المتحدة عن ألتزامها بتحويل دولاراتها الى ذهب ، للتخلص من هيمنة الدولار والنهب المنظم ، وذلك عن طريق العمل الجاد لوضع ترتيبات وأسس لنظام نقدي دولي جديد يتميز بالكفاءة والمرونة فى أداء وظائفه كما يحفظ حقوق جميع الدول . علما أن مثل هذا التحول ليس أمامه أية عقبات حقيقية لايمكن

تجاوزها ، وإن هناك الكثير من البدائل للنظام النقدي الحالي ممكن تصورها وتطبيقها ، بل أن بعضها تم تطبيقه فعلا ولكن بشكل محدود . فما هي هذه البدائل ؟

سادسا - البدائل المحتملة للنظام النقدي الدولي الحالي :

١ - البديل الأول : العودة الى نظام قاعدة الذهب بوصف الذهب يتميز بثبات نسبي في قيمته الحقيقية و يحوز على ثقة المتعاملين والمدخرين . وبالرغم من جاذبية هذا البديل إلا أنه من الناحية العملية والموضوعية يبقى الذهب محدودا في عرضه لا يستجيب ديناميكية لمتطلبات السيولة الدولية للألياف باحتياجات التبادل الاقتصادي الدولي ونموه ، هذه الاستجابة التي تمثل احد شروط النظام النقدي الناجح . فضلا عن ان قيمة أية عملة هي بالحقيقة تستند الى قوة اقتصادها وحيويته وطاقته الانتاجية .

٢ - البديل الثاني : يتعلق بأقتراح كينز في مفاوضات برتن وودز ١٩٤٤ حول النظام النقدي الدولي المتضمن تنظيم السيولة والأحتياطيات الدولية من قبل مؤسسة دولية متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي وتمنح صلاحيات خلق وأدارة وحدات التسوية والأحتياطيات الدولية الجديدة (مثل حقوق السحب الخاصة أو أية عملة دولية خاصة يتم الاتفاق عليها بعيدا عن أية عملة تعود لبلد بعينه) .

في تقديرنا أنه بالرغم من وجهة هذا المقترح ألا أنه تعترية بعض المصاعب المحتملة لعل **أولها :** احتمالية خضوع هذه المؤسسة المتعددة الأطراف لتأثير القوة المتنفذة في العالم كما حدث فعلا بخضوع صندوق النقد الدولي وهو مؤسسة دولية متعددة الأطراف الى الولايات المتحدة الأمريكية . **ثانيا :** وحتى لو لم يقع مثل هذا التأثير فهناك احتمالية حصول تضارب في المصالح والسياسات المالية والنقدية الأمر الذي يجعل من الصعوبة التوافق بين الدول المكلفة بأدارة مثل هذه المؤسسة الدولية (وهي في الغالب الدول المتقدمة الأكثر تأثيراً في الأقتصاد العالمي) . وفي أحسن الظروف قد تتواطأ هذه الدول علي حساب الدول النامية . كما أن الكلف المرتبطة بتأسيس وأدارة مثل هذه المؤسسة قد تشكل مأخذا جديا في هذا المجال .

٣- البديل الثالث : يتعلق بمقترح إنشاء بنك مركزي عالمي يتولى مهمة إصدار وإدارة عملة دولية لأغراض التسويات والأحتياطات . وهذا المقترح في حقيقته مقارب للبديل الأول وما يؤخذ عليه يمكن أن يسري على الثاني .

٤- البديل الرابع : وهو في تقديرنا تم فرض نفسه من الناحية العملية في الوقت الحالي ولو بخطى وئيدة ولكنه سيتسارع بمرور الزمن مشكلا بديلا أفضل يتجاوز مآخذ النظام النقدي الدولي الحالي وكذلك مآخذ البديلين المقترحين الأول والثاني أعلاه . هذا البديل يمكن أن يأخذ الصورتين التاليتين :

أ - الصورة الأولى : تتضمن اعتماد كل دولة على تكوين أحتياطياتها الدولية من الذهب فضلا عن سلة عملات أبرز الدول المتقدمة التي تسمح بأعتمادها لهذه الأغراض مثل الدولار واليورو والجنية الأسترليني والين (وهو ما واقع فعلا الآن) . على أن تقوم بأدارة مكونات هذه السلة من العملات لتحديد الأهمية النسبية لكل عملة على وفق توقعات تحركات أسعار صرفها تجاه العملات الأخرى وأهميتها النسبية كشريك تجاري لضمان الحفاظ على قيم أحتياطياتها من التآكل . المشكلة هنا ، أن هذه الصورة قد لا تكون مضمونة النتائج في الحفاظ على قيم هذه الأحتياطيات لأن ما أنطبق على الدولار من ناحية التمادي في إصداره والتدهور المستمر في قيمته يمكن أن ينطبق على العملات الرئيسية للدول المتقدمة الأخرى .

ب - الصورة الثانية : وهي ما نعتقد أنها ستشكل البديل الأفضل للنظام النقدي الحالي والتي تضمن حقوق كل الدول وبعيدا عن مآخذ البدائل الأخرى التي تم ذكرها . وتتضمن هذه الصورة أن تقوم كل دولة بوضع ترتيبات خاصة مع شركائها التجاريين سواء كانوا من الدول المتقدمة أم النامية بشكل ثنائي أو ثلاثي أو رباعي ... أو حتى ضمن تجمع أقليمي وذلك بأعتماد عملاتها (فضلا عن الذهب) في تسوية مبادلاتها التجارية مثلما هو حاصل كما يبدو بين الصين واليابان وبين الصين وتركيا وبين الصين والبرازيل . وهذا يعني ان كل دولة سوف تعمل على تكوين أحتياطياتها من الذهب والعملات الاجنبية التي تتلاءم وأحتياجاتها مع شركائها التجاريين وتغيرها مع تغير هؤلاء الشركاء . أي أن النظام النقدي الدولي يتوقف أن يكون دوليا بل يتشظى الى مناطق نقدية متعددة تتعدد بتعدد

الأنفقات الثنائية أو الثلاثية أو المناطق الاقتصادية والتجارية و المكونة من مجموعة دول متقاربة او متباعدة .

المراجع

- (١) أندريه بيرغ وكاثرين باتيللو , تحدي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية ، صندوق النقد الدولي – سلسلة قضايا اقتصادية (٢٢) ، ٢٠٠٠ .
- (٢) الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، الأقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ، (مجموعة بحوث المؤتمر العلمي العاشر) ، بيروت ٢٠٠٩ .
- (٣) روبرت موندل ، الخيارات النقدية الدولية ، مجلة كيتو ، المجلد ٣ ، العدد ١ ، ١٩٨٣ : www.misbahalhurriyya.org/policies/show/٢٦٢.html
- (٤) عبد المجيد قدي ، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد (٤٦) ، ٢٠٠٩ .
- ٥) Benjamin J. Cohen , The future of reserve currencies , Financial and Development Report ,IMF , ٢٠٠٩ .
- ٦) www.publicdebt.treas.gov
- ٧) www.project-syndicate.org

المصادر

- (١) د. أبراهيم ألسقا ، الأنفاق العسكري والدين العام الأمريكي http://www.aleqt.com/٢٠١١/٠٧/٢٩/article_٥٦٣٧٠٠.html
- (٢) د. بلقاسم العباس ، ادارة الديون الخارجية ، المعهد العربي للتخطيط ، إصدارات جسر التنمية ، العدد (٣٠) ، ٢٠٠٤ .
- (٣) د. حازم ببلوي ، نظام النقد الدولي ، الجانب المجهول من كينز www.ecorim.net/index.php/٢٠١١-٠٤-٠٢-١٦-٥٨-١٠/١٤٣-٢٠١١-٠٥-٢١-١٤-٢٣-٠١
- (٤) د. جليل شيعان ضمّد البيضاني ، حرب العملات والنظام النقدي الدولي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العدد ٢ لعام ٢٠١١ .
- (٥) د. جليل شيعان ضمّد البيضاني و د. شعبان صدام الأمانة ، متطلبات إدارة الأحتياجات الأجنبية ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية ، جامعة القادسية ، مجلد ١٣ ، العدد ١ ، ٢٠١١ .
- (٦) روجر التمان ورينشارد هاس ، أمريكا وأمان الديون : في مجلة الاهرام الاقتصادي ، العدد ١٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٠ ، القاهرة .
- (٧) مورت زوكرمان ، أمريكا المفلسة بحاجة الى التقشف : http://www.aleqt.com/٢٠١١/٠٧/٢٣/article_٥٦١٦٩٦.htm
- (٨) Barry Eichengreen , The bear of Bretton Woods ; www.project-syndicate.org/commentary/eichengreen٢٩/English
- (٩) usdebtclock.org